

تعزير المشاركة السياسية للمرأة والشباب في مجالس الهيئات المحلية

الحضور (مع حفظ الألقاب): نانسي المصري، حنان امسيح، عبد الله عبد الله، غالب ياسين ، علاء ياغي، قيس عبد الكريم، جهاد حرب، ميسر ديان، حياة البزار، نجاه أبو بكر ، مفلح نادي، واصل أبو يوسف، جميل شحادة، نجاه الأسطل، هناء مصلح، ميسون القواسمي، ميسر الفقيه، ابراهيم خريشه، عبير الكيلاني، سامر الخطيب، سالم أبو عيد، وفاء زكارنه، أريج الخليلي، رشا موسى، شروق القافي، رحاب برهوم، غازي أبو الهيجا، حسن العايدي، عيسى أحمد جلايطه، ناصر حسن مصطفى، نعيمة الريموي، شيرين شحادة، نجاه ارميلية، سعيد يقين، سفيان بركات، محمد دويكات، محمد ربيع، سائد أبو عيد، حسام الشيخ، سوزان عبد السلام، وفاء غزاونه، عبدالله قبا، خالدة جرار، هشام كحيل، وليد خالد، نظام الشولي، هلا هب الريح، موسى نصار، بيسان جرادات، سامي مطير، عفاف غطاشة، مهيب عواد، فهمي شاهين، زهيرة كمال، خالد مصلح، صهيب عطايا، نصره القبلاي، جمال بنورة، وليلي فيضي.

طاقم "مفتاح": نجوى ياغي، لميس الشعبي، محمد عبد ربه

مقدمة:

تأتي هذه الورقة استكمالاً لنتائج اللقاء الوطني للقيادات النسوية وأعضاء المجالس المحلية الخامس، الذي عقدته المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" في الرابع عشر من تشرين ثاني 2013، والجلسة الحوارية التي عقدت في الخامس من آذار 2014 ما بين عضوات مجالس محلية ونشطاء سياسيين من كافة فصائل العمل الوطني في المحافظات الفلسطينية المختلفة وبين قيادات سياسة وحزبية مركزية.

هدفت هاتان الجلستان إلى تعزير المشاركة السياسية للمرأة والشباب في الحياة السياسية وخاصة المجالس المحلية من خلال توفير حاضنة لفتح نقاش وطني حولها، وخلق التواصل ما بين القيادات المحلية والقيادات السياسية الحزبية المركزية للفصائل، وجلسة متخصصة مع أعضاء في المجلس التشريعي وقانونيين في الرئاسة ومجلس الوزراء في ... شهر نيسان 2014.

ناقش الحاضرون في الجلسة الثانية والثالثة ما توافق عليه النشطاء السياسيون والقيادات المحلية في المناطق لتعزير المشاركة في الحياة العامة بدءاً من المجالس المحلية والمتمثلة برفع التدخل الايجابي لصالح النساء في المجالس المحلية إلى 30% من مقاعد المجالس المحلية بدلا من 20%، وتخفيض سن الترشح للمجالس المحلية إلى 21 عاما بدلا من 25 عاما، وتخفيض نسبة الحسم في الانتخابات المحلية إلى 5% بدلا من 8%.

كما تأتي هذه الورقة في محاولة لتسليط الضوء على أهمية التدخل الايجابي في تغيير مكانة المرأة في المجال العام وبشكل خاص في مجالس الهيئات المحلية باعتبارها مهمة وطنية لتمكين المجتمع وتحقيق المساواة بين المواطنين والمواطنات وإزالة أشكال التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي. مع الإدراك العميق بأن مكانة المرأة في مراكز صنع القرار في السلطة الفلسطينية ما زالت ضعيفة؛ حيث توضح

الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن عدد النساء في المراكز الإدارية العليا ما زال متدنياً سواء في الوظيفة العمومية أو السك الدبلوماسي أو الجهاز القضائي، وكذلك الأمر في الهيئات السياسية القيادية، ما يشير إلى ضعف واضح للإرادة السياسية في تطوير مشاركة المرأة في أماكن تستطيع إجراء تعديلات فيها دون وجود مقاومة للبنى الاجتماعية والثقافية أو قوى الضغط المناهضة لمشاركة للمرأة.

واقع المرأة في المجالس المحلية

تشير نتائج الانتخابات المحلية سواء التي جرت في العامين 2004-2005 وتلك التي جرت في عامي 2012 – 2013 إلى أن قدرة النساء على الفوز بمقاعد في المجالس المحلية ما زال صعباً ومحدوداً دون الاحتكام إلى التدخل الإيجابي قانونياً لصالحها. وتوضح النتائج أن إمكانية زيادة عددها عن الحد الأدنى الذي منحها إياه قانون انتخابات المجالس المحلية العام 2004 غير ممكن سواء كان النظام الانتخابي أغلياً أم نسبياً.

ففي انتخابات العام 2004 و2005 أسهمت الكوتا النسائية في رفع نسبة حصول النساء على مقاعد في مجالس الهيئات المحلية إلى حوالي 17% من مجمل المقاعد (فازت النساء بالمنافسة بـ 10% من المقاعد وأضافت الكوتا 7% من المقاعد)؛ حيث حصلت النساء على 11% من المقاعد في كل من المرحلة الأولى والثانية دون الاعتماد على الكوتا، ورفعت الكوتا النسائية نسبة المقاعد التي فازت بها النساء 6% و7% في المرحلتين الأولى والثانية على التوالي. أما في المرحلتين الثالثة والرابعة فقد حصلت على 11% و6% على التوالي دون الاعتماد على الكوتا، ورفعت الكوتا النسوية نسبة المقاعد التي فازت بها النساء إلى 9% و15% في المرحلتين الثالثة والرابعة على التوالي.

أما في انتخابات العام 2012 و2013، فقد حصلت النساء على 739 مقعداً من 3505 مقاعد إجمالي المقاعد في الهيئات المحلية أي بنسبة 21%؛ حيث حصلت على 272 مقعداً من إجمالي 1381 مقعداً جرت فيها الانتخابات أي بنسبة 19.7%، وقد فازت بالتركية بـ 467 مقعداً من ما مجموعه 2124 مقعداً أي ما نسبته 22%¹.

من الواضح أن التدخل الإيجابي لصالح المرأة ضرورياً كمعبر إجباري لتعزيز مكانتها في مجالس الهيئات المحلية مما يتطلب المزيد من الجهد لتحسين مشاركة المرأة في الهيئات التمثيلية وصولاً إلى المساواة ما بين الرجال والنساء في فلسطين من خلال التدخل القانوني لتغيير الثقافة الاجتماعية.

كما يقع على عاتق الأحزاب السياسية "فصائل العمل الوطني" مسؤولية كبيرة لإحداث هذا التغيير من خلال التدخل والضغط على المشرعين لتحويل هذه المطالب إلى نصوص قانونية قادرة على رفع مكانة المرأة في المجالس المنتخبة وفي مقدمتها الهيئات المحلية؛ لما لها من أهمية في أحداث تغييرات في البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية لناحية تكريس مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي صناعة القرار السياسي.

¹ انظر: لجنة الانتخابات المركزية: تقرير الانتخابات المحلية 2012، ص 234
http://www.elections.ps/Portals/30/pdf/LE2012/LE2012_FinalReport_AR.pdf

الشباب في المجالس المحلية

يشكل الشباب (الفئة العمرية 20-29 سنة) في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 17.7% من مجموع السكان، وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء منتصف تموز 2013،² فيما تشكل الفئة العمرية 19 سنة فأقل أكثر من 52% من إجمالي السكان. كما يشكل الشباب المسجلون لدى لجنة الانتخابات المركزية، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 عاما، حوالي 42% من مجمل الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي.

فيما فاز / ت 821 ممن أعمارهم ما بين الفئة العمرية 25-35 في عضوية المجالس المحلية من إجمالي عدد المقاعد الـ 3505 أي ما نسبته 23%.

وتشير الآراء إلى أن تخفيض سن الترشح من 25 عاما إلى 21 عاما سيتيح فرص مشاركة أكبر للشباب، خاصة من هم في الدراسة الجامعية، في المجتمعات المحلية من ناحية، وصقل شخصياتهم وتطوير الإمكانيات والخبرات لدى الفئات الشبابية من ناحية ثانية؛ باعتبار الهيئات المحلية مكانا لصقل القدرات وإنتاج القيادات السياسية ذات الفهم العميق لاحتياجات المواطنين، والقادرة على المساهمة في الحياة العامة.

تخفيض نسبة الحسم

تمثل نسبة الحسم الحاجز أو عدد الأصوات اللازمة لدخول القوائم الانتخابية في المنافسة للحصول على مقاعد في مجلس الهيئة المحلية، وكلما كانت نسبة الحسم منخفضة كلما زادت فرص دخول الأحزاب أو القوائم الصغيرة لمجلس الهيئة المحلية مما يوفر تعددية أكبر في داخل مجلس الهيئة المحلية من جهة، وتمثيل أوسع لفئات المجتمع المحلي من جهة ثانية. كما يساهم في خلق ثقافة حوار داخل الهيئة المحلية بشكل عام.

قدمت اقتراحات في كل من اللقاء الوطني الذي رعته مؤسسة مفتاح، وورشنة العمل التي أقامتها لجنة الانتخابات المركزية لممثلين عن الأحزاب والمجتمع المدني، تقضي بتخفيض نسبة الحسم في انتخابات مجالس الهيئات المحلية من 8% إلى 5%.

ورغم وجهة النقاش الخاص بعدم تغيير نسبة الحسم (أي الإبقاء على نسبة 8%) لعدم تأثيرها في نتائج انتخابات الهيئات المحلية الصغيرة حيث يتطلب الحصول على مقعد فيها نسبة لا تقل عن 7.7% من الأصوات. والوجهة نفسها تنطبق على عدم النص على أي نسبة للحسم ما دامت لن تغيير أو تأثير على نتائج انتخابات المجالس المحلية. لكن إمكانية توسيع المشاركة في صنع القرار المحلي، وفتح المجال أمام الفصائل والائتلافات الصغيرة في مجالس البلديات الكبرى في البلاد يستحق تعديل القانون لتخفيض نسبة الحسم؛ باعتبار أن الهيئات المحلية نقطة الالتقاء الأولى لخلق فرص للحوار والتعاون ما بين الأطراف السياسية المختلفة، وتوفير الخبرات للقيادات السياسية الشابة.

المطلوب لتعزيز مشاركة المرأة والشباب في المجالس المحلية

إن تعزيز مشاركة المرأة والشباب لن يتأتى إلا بأخذ الأحزاب والفصائل الفلسطينية دورها الطبيعي في مسألة التحرر الاجتماعي وفقا لفكرها التقدمي من ناحية، والانفكاك من التحالفات الانتخابية ذات المصالح الضيقة للفوز بمقعد هنا أو هناك من ناحية ثانية، والعمل موحدين في تطوير الأطر الضامنة لتحسين مكانة المرأة والشباب في العمل الوطني وصناعة القرار السياسي من ناحية ثالثة. إذ أنه لن يكون هناك نهوضا مجتمعيا دون معالجة واضحة ودقيقة وفعالة لمكانة المرأة الفلسطينية في المجتمع ومؤسسات الدولة في مقدمتها مجالس الهيئات المحلية، وفي سبيل تطوير مشاركة المرأة والشباب في الهيئات المحلية يمكن القيام بما يلي:

(1) العمل الحثيث من قبل الأحزاب السياسية "فصائل العمل الوطني" لتعزيز وتطوير مشاركة منصفة للمرأة في مجالس الهيئات المحلية "البلدية والقروية" من خلال رفع نسبة الكوتا النسائية إلى 30% على الأقل.

(2) الضغط من أجل تخفيض سن الترشح للشباب في الانتخابات من سن 25 عاما إلى 21 عاما.

(3) تبني تقديم مشروع قانون معدل لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية لتقديمه للمشرع الفلسطيني، يتضمن ما يلي: (أ) ترفيع نسبة التدخل الايجابي لصالح المرأة الى 30% من مجمل المقاعد في مجلس الهيئة المحلية. (ب) تخفيض سن الترشح في الانتخابات المحلية الى 21 عاما. (ج) تخفيض نسبة الحسم من 8% إلى 5% للتنافس على الحصول على مقاعد في مجالس الهيئات المحلية.

(4) الالتزام بتفعيل ميثاق تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي الذي وقعته فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في العام 2010.

(5) زيادة عدد النساء في القوائم الانتخابية للمجالس المحلية عما هو منصوص عليه في القانون، وضمان تقديم النساء في المراكز الأولى لقوائم المرشحين بحيث تكفل زيادة فرص النجاح لها كوضع امرأة في الأسماء الثلاث الأولى في القائمة.

(6) الالتزام بتطوير آلية اختيار الرجال والنساء في الترشح لانتخابات مجالس الهيئات المحلية بشكل يتيح إمكانية فرز المرشحات والمرشحين القادرين على أداء الأدوار والمهام في الهيئات المحلية، وفي آجال ومدد زمنية تتيح فرص للمرشحين/آت تطوير قدراتهم وإكسابهم مهارات للاستعداد للقيام بأدوارهم المستقبلية.

(7) تعبئة قواعد الأحزاب لتعزيز مشاركة المرأة ودعم ترشيحها في القوائم الحزبية دون الخضوع للضغوط أو الإرث الاجتماعي المناهض لمشاركة المرأة، بل ضرورة تغيير البنى الثقافية للمجتمعات المحلية، والتوقف عن خوض تحالفات ضيقة مع "القوى" العشائرية للحصول أصوات انتخابية مقابل الإجحاف أو تعطيل تقدم زيادة مشاركة المرأة في المجالس المحلية؛ كتأخير مراكز النساء في القوائم الانتخابية للتقليل من فرص فوزهن في الانتخابات، أو الإبقاء على الحد الأدنى المحدد "العدد" المقرر في قانون انتخابات المجالس المحلية.

- (8) إعطاء الفرص لتمكين عضوات التنظيم فكريا ونسويا وسياسيا بهدف تنمية مهارتهن لتطوير الأداء في العمل الوطني والسياسي.
- (9) إيلاء الاهتمام الوافي من قبل القيادات الحزبية لفصائل العمل الوطني لمسألة التنقيف باعتبارها أداة اتصال مع قياداتها المحلية وقواعدها الحزبية، وتعزيز قدرات القيادات الشابة والمناطقية.
- (10) العمل على توفير التدريب اللازم من أجل تعزيز قدرات المرشحين من خلال منظمات المجتمع المدني باعتبارها بيوت خبرة قادرة على تزويد المرشحات بالمهارات اللازمة لأداء دور فاعل في الهيئات المحلية والمجالس والهيئات العامة.
- (11) العمل مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لإيجاد تحالف واسع ضاغط على الحكومة والرئاسة للإسراع في إصدار القانون المعدل لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية.
- (12) عرض مسودة مشروع المعد بالتنسيق مع لجنة الانتخابات المركزية على أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.
- (13) الضغط على مجلس الوزراء للإسراع في تنسيب مشروع القانون المعدل لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية للإسراع في إصداره من جانب الرئيس الفلسطيني، وفقاً لأحكام المادة 43 من القانون الأساسي.